مجتمع

منظمات إسلامية: ازدواجية معايير شرطة أستراليا

انتقدت هيئات إسلامية في أستراليا، أمس الجمعة، التباين في رد الشرطة على عمليتي طعن في مدينة سيدني، قائلة إن ذلك خلق تصوراً بالكيل بمكيالين، وزاد من نفور الأقلية المسلمة في البلاد. وقال مجلس الأئمة الوطني الأسترالي في بيان مشترك مع (تحالف المسلمين الأستراليين) و(الشبكة الأسترالية للدفاع عن المسلمين)، إن الهجوم على مركز بوندي جانكشن ويستفيلد للتسوق «تم اعتباره سريعاً مشكلة تتعلق بالصحة العقلية»، بينما سارعت السلطات إلى تصنيف طعن أسقف مسيحي في كنيسة على أنه عمل إرهابي. (أسوشييتد برس)

أيرلندا: ترحيل بريطانيا المهاجرين يدفعهم لحدودنا

قال نائب رئيس الوزراء الأيرلندي، مايكل مارتن، الجمعة، إن تهديد بريطانيا بترحيل المهاجرين إلى رواندا يدفعهم إلى التوجه إلى بلاده. وأوضح مارتن لصحيفة «ذا ديلي تليغراف» البريطانية أن هذه السياسة تؤثر على أيرلندا لأن الناس «خائفون» من البقاء في بريطانيا، وأن طالبي اللجوء يسعون «للحصول على ملاذ داخل الاتحاد الأوروبي بدلاً من ترحيلهم». والحدود مع أيرلندا هي الحدود البرية الوحيدة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وهذه الحدود مفتوحة عملياً، ولا توجد فيها إجراءات تفتيش للهجرة. (رويترز)

تأجيل فضّ اعتصام طلاب كولومبيا

أرجأت جامعة كولومبيا الأميركية الموعد المحدّد لفضّ اعتصام لطلاب المعارضين للحرب في غزة في الحرم الجامعي. وتراجع مكتب رئيسة الجامعة، نعمت مينوش شفيق، عن المهلة التي حدّدها بمنتصف ليل الجمعة بالتوقيت المحلّي، لتفكيك الخيام التي نصبها نحو 200 طالب مؤيّد للفلسطينيين. وقال مكتب رئيسة الجامعة في بيان: «لقد أحرزت المفاوضات تقدّماً، وتستمر كما هو مخطّط لها. لدينا مطالبنا، ولهم مطالبهم»، نافياً طلب تدخّل الشرطة. وقالت طالبة مشاركة في الاعتصام: «إنّهم يصفوننا بالإرهابيين، ويتعاملون معنا على أنّنا عنيفون. لكنّ الأداة الوحيدة التي نملكها هي أصواتنا». وانطلقت حركة الطلاب الأميركية المؤيدة للفلسطينيين من جامعة كولومبيا في نيويورك، قبل أن تنتشر على نطاق واسع في جامعات عدة. وأوقف العشرات خلال الأسبوع الماضي، بعد طلب تدخّل الشرطة لوضع حدّ للاعتصام الذي اتهم بـ«معاداة السامية». غير أنّ الاحتجاجات استمرّت في حرم جامعة كولومبيا، كما نُظّمت احتجاجات مماثلة في جامعات أخرى مرموقة مثل هارفرد وييل وبرينستون. ومنذ أيام، يتكرر المشهد في أنحاء مختلفة من البلاد، حيث ينصب الطلاب خياماً في جامعاتهم للتنديد بالدعم العسكري الذي تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل، والوضع الإنساني في قطاع غزة، وتعمد الشرطة إلى فضّ اعتصامهم بناء على طلب إدارة الجامعة.

(فرانس برس)

يتواصل اعتصام طلاب جامعة كولومبيا (ستيفاني كيث/Getty)

الجزائر: تكفل بإعادة الجثامين من الخارج

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

حسمت الحكومة الجزائرية جدلاً أثير أخيراً حول الصعوبات التقنية والمالية التي تمنع نقل جثامين الجزائريين المتوفين في الخارج، وقررت الالتزام بتطبيق بند يتضمنه قانون الموازنة منذ عام 2023، ويسمح بأن تتكفل الدولة بنفقات نقل الجثامين الى الجزائر، بغض النظر عن الأوضاع الاجتماعية لعائلاتهم وقدراتها المادية. في عام 2014، اقترح النائب نور الدين بلمداح، الذي ينشط في شؤون الجالية الجزائرية في إسبانيا، مشروع قانون يسمح بنقل جثامين الجزائريين المتوفين في الخارج على نفقة الدولة. ويوضح في حديث لـ«العربي الجديد»: «هدف مشروع القانون حينها إلى وقف حرق جثامين الجزائريين في الخارج أو دفنهم في مقابر مسيحية جماعية بسبب عدم توفر المال لنقلهم. وكانت الجالية الجزائرية تضطر إلى جمع أموال لتغطية تكاليف نقل جثامين المتوفين الذين ينتمون إلى عائلات معوزة، لذا منح القانون الذي أقرّ سلطة تقدير التكفل من عدمه للقنصل».

ومع تحسّن الأوضاع المالية لخزينة الدولة الجزائرية، اقترح نواب معنيون بشؤون الجاليات في الخارج إضافة مادة في موازنة عام 2023 تسمح بتغطية نفقات نقل كل الجثامين على نفقة الدولة، أكانت عائلته قادرة أو غير قادرة.

ويشيد خالد لعوبي، وهو مغترب جزائري يقيم في فرنسا، بقرار الدولة المساعدة والتكفل بنقل كل جثامين المتوفين، وقال: «في أغسطس/ آب الماضي، نقلت الخطوط الجوية الجزائرية، بتكليف من القنصلية في باريس، جثمان صهري إلى الجزائر، بعدما طلبت منا جواز سفر المتوفى ووثيقة الطبيب التي تسمح بنقل الجثمان، إضافة إلى شهادة الوفاة والعنوان في الجزائر. وكانت المبادرة جيدة، وسمحت لنا باستخدام أموال نفقات النقل لشراء التذاكر الخاصة بنا لمرافقة الجثمان إلى الجزائر، التي كانت أسعارها مرتفعة، وتجاوزت 850 دولاراً ذهاباً وإياباً للشخص الواحد».

لكن قنصليات جزائرية أخرى لم تطبق قرار التكفل بنفقات نقل الجثامين. وكانت بعضها تُطالب العائلات بتقديم وثيقة تثبت عدم قدرتها على صرف النفقات اللازمة لنقل الجثمان الى الجزائر، ما أثار بعض الجدل ومشكلات نقلت تفاصيلها تقارير إعلامية إلى جانب تصريحات متضاربة لمسؤولين ومعنيين بالقضية. وخلق ذلك حالة من اللبس في شأن كيفية تطبيق قرار نقل الجثامين، إذ كانت قنصليات تتكفل فقط بنقل جثامين المتوفين من العائلات التي لا تملك الإمكانات المادية لتغطية كل نفقات نقل الجثامين، ما يضطر عائلات إلى دفع نفقات لصالح وكالات حفظ الجثامين قبل نقلها للدفن في الجزائر. ودفع ذلك وزارة الخارجية الجزائرية الى توجيه أوامر جديدة الى كل المصالح القنصلية في الخارج بـ«التكفل بتكاليف نقل جثامين الجزائريين المتوفين بالخارج على عاتق الدولة الجزائرية، تنفيذاً لأحكام المادة 72 من قانون المالية لعام 2023». وهكذا، بات التكفل بنفقات كل المتوفين على عاتق الدولة بدلاً من التدابير السابقة التي كانت تحصر عملية التكفل بفئة المعوزين، أو العائلات التي تثبت امتلاكها إمكانيات تمويل ضعيفة لإنجاز عملية النقل».

وأكدت وزارة الخارجية أن «كل المتوفين من الرعايا الجزائريين المقيمين أو غير المقيمين، وبينهم أولئك الموجودون في أوضاع غير قانونية، تشملهم عملية تكفل الدولة بتغطية تكاليف نقل الجثامين، بغض النظر عن الأوضاع المالية لعائلاتهم. وتغطي العملية تكاليف النقل البري داخل بلد الوفاة والنقل الجوي إلى الجزائر، وأيضاً تكاليف الإجراءات الأولية مثل غسل الجثمان ووضعه في النعش والمصاريف الإدارية والرسوم. والقرار يندرج في إطار تحسين خدمات الممثليات الدبلوماسية والقنصليات، ودعم أفراد الجالية الوطنية بالخارج في ما يتعلق بملف نقل جثامين الجزائريين المتوفين في الخارج».

ويقول النائب الذي يمثل الجالية الجزائرية في فرنسا عبد الوهاب يعقوبي، لـ«العربي الجديد»: «اقترح نواب في الجالية إقرار المادة 72 في قانون الموازنة التي تسمح بأن تدفع الخزينة العامة مصاريف إعادة جثمان كل مواطن جزائري يتوفى خارج تراب الوطن، بغض النظر عن ظروف عائلته. وجرى تعميم القرار قبل بضعة أسابيع في كل المراكز الدبلوماسية وقنصليات الجزائر في الخارج».

صندوق تضامن الجالية

باتت القنصليات الجزائرية تلتزم بدفع مبلغ 2100 دولار حدّاً أقصى من أموال صندوق تضامن الجالية الذي أنشئ في أغسطس/ آب 2023، لتغطية تكاليف تولي وكالات دفن وتنظيم جنازات المسلمين كل الإجراءات الضرورية لتوفير سيارة إسعاف لنقل جثمان المتوفى إلى المطار، وتنفيذ التدابير اللازمة لنقله في المطار.

تحقيق

يعيش اهالي قطاع غزة أزمات متفاقمة داخل مناطف النزوح، وسط اكتظاظ كبير داخلها وفي محيطها وفي مراكز الإيواء، وتتفاقم الأزمات مع ارتفاع درجات الحرارة التي وصلت الخميس الماضي إلى 40 درجة مئوية

كارثة غزة البيئية

الموجة الحارة تفاقم تداعيات تكدّس النفايات

غزة ـ **امجد ياغي**

تتكدس النفايات في كل مكان في قطاع غزة، في ظل عدم وجود إمكانية لرفعها بشكل يومي، وتظل أزمة النفايات أكبر في المنطقة الشمالية منها في مناطق الجنوب والوسط، كما تحوّلت الخيام التي يوجد فيها النازحون على الحدود المصرية إلى ما يشبه الأفران، فالنازحون يعيشون في خيام هشة لا يمكن أن تقيهم حرارة الشمس، خصوصاً أنها تقع في منطقة صحراوية منعزلة باتت مكتظة بعشرات الآلاف. تعيش عناية أبو إسلام في منطقة الخيام، وهي تشعر بالحسرة بسبب اضطرارها إلى الوجود في تلك المنطقة، في ظل الحر الشديد، فضلاً عن المشكلات التي تواجهها النساء اللواتي يعانين من تقييد حريتهنّ في اللباس، مع عدم وجود أي مساحة للخصوصية، إلى جانب عدم توفر المياه، أو أماكن مخصصة للاستحمام، ويعاني الجميع من فقر يمنعهم من شراء ملابس أو مستلزمات تقيهم الحر أو تعينهم على مواجهته، وهي تشكو من روائح القمامة المتراكمة بين الخيام، والتي تؤدي إلى تكاثر الحشرات والقوارض، نزحت أبو إسلام من مدينة غزة، وواجهت ظروفاً صعبة خلال رحلة التنقل، لكنها تؤكد أن الصعوبات وصلت إلى ذروتها، وتصل في بعض الأيام إلى عدم القدرة على الحصول على هواء جيد، وأحياناً تستيقظ من النوم نتيجة الاختناق من شدة روائح النفايات المحيطة.

تقول لـ«العربي الجديد»: «أنشأ زوجي خيمتنا عند وصولنا قبل شهرين، ولم يمرّ كثير من الوقت حتى تراكمت النفايات في كل مكان، وكنا في البداية نتجاهل ذلك لأننا نازحون، وربما نغادر المنطقة في أي وقت، لكن بمرور الوقت، ونتيجة التصريف البطيء وتزاحم الناس، أصبحنا نشعر بخطرها، خصوصاً مع ارتفاع الحرارة، ومع روائح النفايات المنتشرة ظهر كثير من الحشرات، وبعض أنواع القوارض، وبعضها أراها للمرة الأولى في حياتي».

تضيف أبو إسلام: «يقوم عدد من النساء والرجال برفع النفايات يومياً، لكن الناس يواصلون رمي المزيد منها لعدم وجود حاويات قريبة. تعرّض أفراد من عائلتي لإصابات أثناء وجودنا في مدينة غزة، وابنتي الكبرى نادين استؤصلت إحدى كليتيها، وتدهورت حالتها الصحية، وهي تعاني حالياً من ضيق تنفس مع ارتفاع درجات الحرارة، وتشعر بآلام متواصلة في منطقة العملية الجراحية». يسكن همام أبو زر في منطقة الخيام بالقرب من منطقة المواصي في مدينة خانيونس منذ انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من المنطقة، ويحاول مع مئات من السكان إرسال مناشدات للجهات الدولية لمساعدتهم على مواجهة الحر وانتشار النفايات في كل مكان، ما تسبب في ظهور كثير من القوارض والحشرات التي تهددهم بشكل متواصل. يقول أبو زر لـ«العربي الجديد»: «واجهنا خلال الأيام الماضية موجة حرارة خانقة، عدا عن انتشار الحشرات في الخيام، وهناك أمراض معدية كثيرة أصابت الأطفال الذين يعانون من انعدام مستلزمات النظافة. حياتنا لا تطاق بكل معنى الكلمة، وأطفالي ظهرت أعراض الأمراض الجلدية على أجسادهم، والحرارة المرتفعة تجعلنا لا نستطيع التنفس، والخيام تتحوّل إلى ما يشبه الأفران، ومشكلة التخلّص من النفايات تتسبب في تلوث الهواء، ولا تستغربوا سماع أنباء وفاة أطفال من الحرّ خلال الأيام المقبلة، فالأمراض باتت تحاصرنا مع الاحتلال، ونحن مستسلمون لظروفنا الصعبة». ويعيش سكان المنطقة الشمالية من القطاع في ظروف صعبة، في ظل تدمير الاحتلال ناقلات النفايات، وتقييد الحركة في المناطق التي تضم مكبات النفايات، وتقبع العائلات في ظروف قاهرة، بينما توجد أعداد كبيرة منها داخل المدارس ومراكز الإيواء، بعد أن شهدت المنطقة تدميراً واسعاً للمساكن.

يقول مراد أبو حمار، من داخل مدرسة الرمال الإعدادية المشتركة في مدينة غزة، إن «جميع النازحين في المدرسة خرجوا خلال الأيام الأخيرة من الغرف إلى ساحة المدرسة لعدم تحملهم الحرارة الشديدة، في ظل قلة المياه المتوفرة، كما أن روائح كريهة تنتشر داخل المدرسة، بسبب تراكم النفايات في الشوارع المحيطة»، يضيف لـ«العربي الجديد»: «عربات النفايات تأتي أحياناً، لكنها لا تكفي لحمل كمية النفايات الموجودة، والناس هنا يعيشون على المتاح من الملابس والطعام والشراب، وهناك انتشار كبير للحشرات بفعل النفايات، وأخاف أن يأتي فصل الصيف بينما نعيش في هذا الوضع». وجرى مؤخراً تعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، لإطلاق مبادرة لدعم مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظات رفح وخانيونس والمنطقة الوسطى، والتي تشمل توزيع الوقود تحت مراقبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونشر عمّال لجمع النفايات.

وتشير وكالة «أونروا» إلى نجاح المبادرة في جمع ما يقرب من 10,000 طن من النفايات من رفح وخانيونس، ما ساهم في التخفيف من المخاطر البيئية، ومعالجة المخاوف المتعلّقة بالصحة العامة في مجتمعات جنوب غزة، رغم تأكيدات الفلسطينيين أن عملية إزالة النفايات تسير ببطء، وأن النفايات تتكدّس بشكل متصاعد. لكن الأوضاع تظلّ أفضل كثيراً من المناطق الشمالية حيث يقيد الاحتلال الوصول إليها، وتجرى فيها عمليات محدودة للتخلّص من النفايات من قبل البلديات. كان المهندس المدني والخبير البيئي عبد السلام النجار أحد العاملين في المشاريع البيئية التي تتولّاها منظمات دولية ضمن جهود وضع خطة مستقبلية حول مستقبل المناخ البيئي في القطاع، والعمل على حلول لأبرز المشكلات البيئية، مثل تلوث المياه والنفايات، وهو يشدّد على أن «كل مشكلات القطاع كانت مرتبطة قبل العدوان بالقرار السياسي وتخفيف الحصار الإسرائيلي. مشكلة قطاع غزة الأساسية هي الاكتظاظ السكاني، وكان الناس يتكدسون داخل مخيمات ومناطق لا تتوفّر فيها مساحات بين المنازل المتلاصقة، والآن انتقلوا إلى بيئة أسوأ من البيئة السابقة، إذ يعيشون في خيام صغيرة متلاصقة، ولا تتاح لهم مساحات كافية للحركة أو لممارسة التفاصيل الحياتية العادية»، يضيف النجار لـ«العربي الجديد»: «مشكلة البيئة في قطاع غزة مركّبة، فالاحتلال دمّر الأراضي الزراعية والأشجار وجميع المقومات البيئية، ما ينتج عنه اختلال في النظام البيئي، ومع تغير المناخ وتبدل الطقس يعيش الغزيّون أزمات بيئية غير مسبوقة، في ظل عدم وجود وسائل تبريد، أو سبل للتخلّص من النفايات، فتتزايد الأمراض المعدية والمنقولة. الأزمة متفاقمة في ظل كل هذه المعطيات، وعدم وجود وسائل لتصريف النفايات، والتعامل معها عن طريق الحرق سيؤدّي إلى كارثة بيئية وصحية، خصوصاً أن البيئة في القطاع ساحلية، وتشتدّ فيها الحرارة صيفاً، وأتوقع أن يسقط ضحايا بسبب الأزمة البيئية في حال لم تتوقف الحرب».

تراكم النفايات في كل مكان في قطاع غزة (عبد رؤوف/ الأناضول)

10,000
كمية النفايات بالطن التي تمكّنت مبادرة دولية من رفعها من مدينتي رفح وخانيونس مؤخراً.

يذكر مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة أن القطاع كان يعاني قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 من مشكلة في إدارة النفايات، ولا تتوفر فيه مكبّات نفايات جديدة، في ظل كثافة سكانية كبيرة، ومحدودية الأراضي المتاحة البعيدة عن مناطق السكن، وكانت كمية النفايات التي يتوجب رفعها يومياً من القطاع تتجاوز 1,700 طن يومياً، ولا يوجد سوى مكبّين رئيسيين لاستيعاب هذه الكميات. وكان مكب جحر الديك الرئيسي شرقي مدينة غزة يستوعب نحو 3,9 ملايين طن من النفايات، لكن المنطقة أصبحت منذ بداية العدوان محاصرة، ولا يمكن الوصول إليها، وتراكمت النفايات بمعدل 20 إلى 35 متراً فوق سطح الأرض، كما دمّر الاحتلال القرية المحاذية للمكب، ومنع الوصول إلى المنطقة. وتؤكّد أرقام المجلس السابقة انخفاض أعداد مركبات جمع النفايات الصلبة في قطاع غزة من 112 إلى 73 مركبة خلال الفترة بين عامي 2017 و2022؛ ومعظم هذه المركبات قديمة، ما يعني أن كلّ مركبة جمع كانت تخدم 21 ألف نسمة، وثمة عامل جمع واحد لكل 3,343 نسمة، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي، دُمّرت أعداد كبيرة من مركبات جمع النفايات، ويعمل ما تبقى منها بطاقة جزئية، لعدم توفر الوقود، أو عدم توفر العمال.

> يعاني قطاع غزة منذ سنوات من مشكلة في إدارة النفايات وتوفير المكبات
>
> يعيش سكان الشمال في ظروف بيئية صعبة في ظل الدمار وتقييد الحركة

حليب الأطفال في مصر: أعباء من الأسعار والنقص

يعاني الآباء والأمهات في مصر من صعوبة العثور على الحليب، الغذاء الاساسي لنمو اطفالهم، وترتفع الأسعار إلى مستويات قياسية إذا توفرت

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

تجوب فاطمة رضوان شوارع الإسكندرية شمالي مصر، وتتنقل من ميدان واسع إلى أزقّة مظلمة بحثاً عن عبوة واحدة من «لبن الأطفال» من أجل سدّ جوع ابنيها التوأم اللذين لم يتوقفا عن البكاء منذ أيام بسبب الجوع. «ناقص وغير متوفر، ولن تجديه مهما بحثت». كلمات يقولها الصيدلي لفاطمة، فتسكن كالرصاصة في قلبها، لكن شعلة الأمل لا تنطفئ داخلها، وتواصل البحث، فتتوقف أمام صيدلية أخرى، لتتكرر الخيبة. سبق أن زارت فاطمة طبيباً أبلغها أن حالتها الصحية المتدهورة تحرمها من تقديم رضاعة طبيعية لطفليها، ثم قصدت جمعية خيرية تساعد أمهات وأطفالاً في سن الرضاعة وطلبت توفير حليب صناعي، لكن المديرة ردت: «لا نستطيع تأمين هذا النوع حالياً، والأفضل الحصول على بديل يحدده الطبيب». ويقول تامر رؤوف، وهو أب لطفلة عمرها 10 أشهر، لـ«العربي الجديد»: «يجب أن تتعامل الحكومة بجدية مع المشكلة، إذ يجب ألا يعاني أي طفل من نقص في الحليب الضروري لتطوره الصحي، خاصة أطفال العائلات ذات الدخل المحدود التي تعاني أصلاً من الغلاء غير المسبوق». يتابع: «كنت أشتري قبل أسابيع عبوة الحليب بسعر 203 جنيهات (4,21 دولارات) من الصيدليات، ما مثل عبئاً كبيراً علي، ثم ارتفع السعر فجأة إلى 367 جنيهاً (7,6 دولارات)، علماً أنني أحتاج إلى 5 علب لابنتي شهرياً، ما يمثل نسبة كبيرة من راتبي الضئيل».

ويقول أب آخر رفض كشف اسمه لـ«العربي الجديد»: «أنا موظف حكومي، ويكلفني الحليب الصناعي لطفلتي 1800 جنيه (37,4 دولاراً). وأخيراً حصلت على عبوتين من وزارة الصحة، واقترضت من أقارب وأصحاب لتأمين غذاء ابنتي، لكن عبوات اللبن مرتفعة الثمن أصبحت ناقصة، وغير موجودة في الأسواق». من جهتها، تقول دينا بركة لـ«العربي الجديد»: «شعرت بألم كبير من عدم قدرتي على توفير حليب الأطفال الذي حدده الطبيب لطفلتي بعمر شهرين، بسبب السعر المرتفع أو عدم توافره في الصيدليات. يجب ألا يمنع الفقر أو ضيق الحال طفلتي من حق الحصول على تغذية صحية مناسبة. يجب أن تعمل المؤسسات والحكومات على توفير حلول مستدامة للمشكلة».

ويؤكد الصيدلي محمد عادل، في حديثه لـ«العربي الجديد»، معاناة أسر كثيرة من نقص كبير في مختلف أنواع حليب الأطفال المصنّع، وارتفاع أسعارها إذا وُجدت. ويقول: «يعاني السوق من غياب الشفافية ما يؤدي إلى نقص كبير في الأدوية وحليب الأطفال، وذلك رغم إعلان الحكومة انتهاء أزمة نقص العملة الصعبة وتوفرها في البنوك، والإفراج عن بضائع محجوزة في الجمارك». ويتحدث محمد فؤاد، رئيس جمعية «الحق في الدواء»، لـ«العربي الجديد»، عن أن «سوق حليب الأطفال كبير جداً، ويخضع لممارسات احتكار من عدد محدود من شركات القطاع الخاص التي تسيطر على عمليات استيراد الألبان الصناعية. ويناهز عدد المواليد في مصر 2,5 مليون، ويحتاج عدد كبير منهم إلى حليب صناعي، ويقدّر الاستهلاك السنوي لحليب الأطفال بما بين 50 و55 مليون عبوة».

ويشير إلى أن «حليب الأطفال المستوردة لا يخضع لتسعيرة بيع إجبارية في الصيدليات، كما حال الأدوية، ما يدفع الشركات الخاصة إلى زيادة أسعارها بنسبة كبيرة وصولاً إلى أكثر من 200 في المائة خلال عام». ويطالب بتدخل الدولة لتبني مشروع بناء مصنع لإنتاج حليب الأطفال، «ليس لخدمة مصر فقط بل دول في أفريقيا تتحكم فيها دول لأسباب تجارية وسياسية مثل إسرائيل وإيران».

بدوره، يقول الدكتور علي عوف، رئيس شعبة الأدوية في اتحاد الغرف التجارية، لـ«العربي الجديد»، إن «الأزمة سببها حاجة السوق المصري إلى 50 مليون علبة حليب أطفال سنوياً، بينما يتوفر 25 مليون علبة سنوياً فقط لصالح وزارة الصحة، والتي لا تباع في الصيدليات. وهكذا تستورد 25 مليون علبة من الخارج، ولا تخضع لتسعير إجباري، فتباع في السوق السوداء لتحقيق أرباح كبيرة. ولا يُحاسب أحد الصيدليات على ذلك. أيضاً يوصي الأطباء بالأنواع الأشهر، في حين ترفض العائلات شراء بدائل».

في المقابل، يؤكد مصدر مسؤول في وزارة الصحة بمحافظة الإسكندرية اشترط عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، توفر حليب الأطفال المدعومة في الوحدات الصحية، وصرفها لجميع الفئات المستحقة بأسعار شبه مجانية تتراوح بين 5 جنيهات (10 سنتات) و26 جنيهاً (54 سنتاً). ويقول: «لا تعاني أي صيدلية من عجز، كما لا تضع وزارة الصحة شروطاً تعجيزية للأمهات اللواتي يخضعن لكشف طبي من لجان التقييم التي تتواجد في الوحدات الصحية من أجل تحديد الموانع الصحية للرضاعة الطبيعية».

لا تعامل الحكومة المصرية بجدية مع نقص حليب الأطفال (فضل داود/ Getty)

حليب الأطفال غير متوفر في صيدليات مصر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

نظام معطان... 15 عاماً من الصمود أمام عنف المستوطنين

لا يتوقف المستوطنون عن مضايقة نظام معطان في مصدر رزقه في قرية برقا، شرق رام الله، وسط الضفة الغربية، هو الذي يواجه عنفهم منذ 15 عاماً متواصلة

سرف المستوطنون خرابة عشارة رؤوس من الأغنام (العربي الجديد)

رام الله ـ **جهاد بركات**

لم يكن الهجوم الذي شنه مستوطنون في 21 إبريل/ نيسان الجاري على خطيرة أغنام للفلسطيني نظام معطان (50 سنة)، في قرية برقا، شرق رام الله، حدثاً منفصلاً، فهو منذ خمسة عشر عاماً تقريباً يعاني من مضايقات ممنهجة، ووصلت إلى ذروتها بعد بدء العدوان على قطاع غزة.

على الطرف الشمالي لقرية برقا يقطن «أبو علي» كما يطلق عليه جيرانه، وإلى جانب منزله الذي يسكنه مع زوجته وسبعة من أبنائه، خطيرة أغنام هي مصدر رزقه الرئيسي. وعلى بعد مئات الأمتار، يقيم المستوطنون بؤرة استيطانية من كرفانات (بيوت متنقلة)، تنتشر على أعلى الجبل المطل على منزله وعلى قريته، وكانت مصدراً لثلاث هجمات عنيفة خلال أربعين يوماً فقط. مساء الأحد، حصل الهجوم الأخير الذي بدا مخططاً له مسبقاً، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن المستوطنين تركوا مركبة بين منزله والبؤرة الاستيطانية لمدة أسبوعين تقريباً، وبدأ المستوطنون حرق المركبة، مؤكداً أنه راهم يحرقونها. وفي تلك اللحظة، بدأ هجوم نفذه عشرات المستوطنين، ويسأل: «إذا كانت المركبة قد تعطلت، فلماذا أبقاها المستوطنون في الأراضي أسبوعين ولم يسحبوها؟» يبدو من حديث معطان أن المستوطنين استخدموا الحريق المفتعل لتبرير الهجوم، الذي بدأ بقصّ الأسلاك الشائكة حول الحظيرة، ثم الدخول إليها وسرقة قرابة عشرة رؤوس من الأغنام، وذبح راسين، ثم إشعال الحريق في 30 بالة من القش تقدر بقرابة نصف طن، وخمسة أطنان من الشعير، وثلاثة أطنان من النخالة، والتي أكلتها النار كلها.

استطاع أحد أبناء معطان إخلاء الحظيرة من معظم رؤوس الماشية، لكن واحدة من تلك الأغنام نفقت بسبب الدخان الناجم عن الحريق. كما هاجم المستوطنون المنزل بالحجارة، وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي حاضراً لحمايتهم. حاول أبو علي الوصول إلى الحظيرة التي لا تبعد أمتاراً عن بيته، لكن جندياً هدده بإطلاق النار عليه إن لم يعد إلى المنزل.

يركز المستوطنون هجومهم على الأغنام لأنهم يعرفون أنها مصدر الرزق الرئيسي لهذه العائلة والعائلات التي تكون هدفاً لمحاولات الطرد والتهجير من مكان ما، وبدأ المستوطنون يحاربون معطان في رزقه منذ فترة مبكرة قبل قرابة 15 عاماً، بملاحقته حين يرعى أغنامه في الجبال، ولكن بوتيرة أقل حدة. لكن وقبل عشر سنوات، أصبح هدف المستوطنين منعه من الوصول إلى أرض له مساحتها خمسة دونمات، وهي ملاصقة للبؤرة الاستيطانية الحالية التي تعلو منزله، وقد بدأت محاولات المنع حتى قبل إقامة البؤرة. في عام 2018، كان معطان في أرضه يرعى الأغنام، فهاجمه مستوطنون ورشوا غاز الفلفل باتجاهه وباتجاه طفله، وهاجموا الأغنام، ووجهوا له الشتائم النابية.

كان أبو علي قد حول الأرض، كما يقول، إلى «جنة الله في أرضه»، وزرع فيها كل أنواع الفواكه، لكن المستوطنين لم يبقوا منها شيئاً، فقطعوا كل الأشجار بعد أن اتهموه بأنه ضرب مستوطناً. وبعدما تقدم بشكوى لدى الارتباط الفلسطيني، تم التحقيق معه بتهمة ضرب المستوطن لا اعتداء المستوطنين، وهدده المحقق باعتقاله إن أمسك به داخل أرضه. كانت تلك الحادثة فاصلة في منعه بشكل فعلي من الوصول إلى أرضه التي لا تبعد كثيراً عن منزله، وأقام المستوطنون قربها بؤرتهم، لكن جيش الاحتلال كان يكرر إزالة البؤرة، وكلما أعاد المستوطنون البناء يزيل الجيش الكرفانات، حتى جاء الوقت الذي توقّف فيه جيش الاحتلال عن إزالة البؤرة قبل عامين تقريباً، وتم تثبيتها، وأصبحت تتوسع شيئاً فشيئاً. يقول معطان: «يريدون ترحيلنا من هنا بأي ثمن. منعونا من الرعي ليس فقط في هذا الجبل، وإنما تقريباً في كل مكان. القرية محاصرة من الجهات الأربع بالاستيطان، ولا نستطيع الرعي سوى في مكان قريب من المنزل، اضطررنا إلى شراء الشعير والقش والنخالة، وأصبحنا مدينين للتجار بعدما كنا نكتفي بالرعي»، ويشير إلى أن المستوطنين يعلمون أن الرعي هو مصدر الرزق الأساسي، ولذلك يركزون على منعه بالقوة لسبب بسيط وهو أن الأراضي التي يصل إليها الرعاة واسعة جداً، وأصحاب الأراضي الزراعية يصلونها لأيام معدودة في العام، وخصوصاً أنها بمعظمها مزروعة بأشجار الزيتون، وتحتاج لأيام قليلة من الرعاية، وأخرى للقطاف. أما صاحب الأغنام فيجوب الأراضي بشكل يومي، ويحميها بوجوده الدائم فيها، وهذا ما لا يريده المستوطنون.

> لا يملك معطان الرعي سوى في الأماكن القريبة من منزله
>
> يركز المستوطنون على منع الرعي بالقوة كونه مصدر رزق

أصبحت الحظيرة والمنزل المجاور في خطر دائم، ويقول معطان: «نحن معرّضون للقتل في كل لحظة، والجيش يقوم بحمايتهم ولا قانون يردعهم. لنا أرض يمكن أن تشبع بالرعي من أعشابها الجمال والأبقار، لكننا نضطر لشراء القش والشعير والنخالة لإطعامها لأننا ممنوعون من الوصول إلى أرضنا، وفي حال وصلنا إلى هناك ستتعرض للاعتقال وسيأخذون الأغنام. لا نستطيع الرعي أبعد من محيط المنزل، وعندما قمنا بشراء القش أحرقوه».

طفل جريح بعد قصف مسجد التقوى في دير البلح (أشرف عمرة/ الأناضول)

في مستشفى ابو يوسف النجار برفح (جهاد الاشرفي/ الأناضول)

يعالجون طفلاً اصيب في مخيم النصيرات (أشرف عمرة/ الأناضول)

يحتضن ابنه المصاب داخل مستشفى شهداء الأقصى (أشرف عمرة/ الأناضول)

أطفال غزة
ضحايا وجرحى العدوان الإسرائيلي

لا يمكن أن يكون استهداف الأطفال في الحروب أمراً عادياً، فهم بالتأكيد ليسوا أطرافاً فيها. ولأنهم فعلياً الطرف الأضعف في مواجهة الأسلحة الفتاكة ونيات القتل الشرسة، لا يمكن قبول مقتل عدد كبير منهم أو سقوطهم جرحى، كما لا يمكن تفسير ذلك إلا بكونه يندرج في إطار مخططات واضحة للإبادة، والقضاء على مستقبل الشعوب. هذا فعلياً ما حصل ولا يزال يحصل في غزة. وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن «أكثر من 14 ألف طفل استشهدوا وأصيب أكثر من 12 ألفاً في الحرب الإسرائيلية المستمرة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على غزة.

ومع الإصابات الجسدية التي تعرض لها أطفال وجرت معالجتها في ما تبقى من مستشفيات ومنشآت صحية، وما توفر من مستلزمات طبية، هناك إصابات نفسية نتجت من وجودهم في أماكن استهدفت بغارات جوية أو شهدت اشتباكات عنيفة تركت مشاهد مؤلمة في ذاكرتهم وستعيش معهم طويلاً. وتؤكد المتحدثة باسم «يونيسف» تيس إنغرام أن «قصص أطفال غزة تعكس صورة مروعة للعواقب الإنسانية للصراع»، علماً أنه من الواضح أن هذه العواقب متعمدة بدءاً حتى من الأطفال المولودين حديثاً، إذ يقول ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين دومينيك ألين: «تعمّد العدوان الإسرائيلي كسر المعدات الطبية وتحطيمها، واستهداف أجهزة الأشعة فوق الصوتية المهمة للمساعدة في ضمان الولادات الآمنة، وقطعت أسلاكها وحطمت شاشاتها».

(العربي الجديد)

طفل مصاب في عيادة منظمة «أطباء بلا حدود» في رفح (محمد عابد/ فرانس برس)

صدمة ما بعد اذى القصف في خانيونس (بلال خالد/ الأناضول)

في معبر رفح (فرانس برس)